برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية

روما، 28- 2003/5/30

قضايا السياسات

البند 5 من جدول الأعمال

المعونة الغذائية وسبل العيش في حالات الطوارئ: استراتيجيات البرنامج

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.A/2003/5-A
5 May 2003
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي ليقرها

تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير شعبة الإستراتيجية والسياسات ودعم البرامج (PSP):	Ms D. Spearman	رقم الهاتف: 066513-2600
رئيس دائرة تحليل السياسات والأمن الغذائي وشبكات الأمان والإغاثة:	Ms V. Guarnieri	رقم الهاتف: 066513-2477

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

إن حالات الطوارئ، سواء كانت بسبب الكوارث الطبيعية أو النزاعات أو الصدمات الاقتصادية أو الأمراض، تؤدي إلى ارتباك الوسائل المألوفة التي يستخدمها البشر في الحصول على الغذاء. ويعمل **البرنامج** على إنقاذ حياة العاجزين عن تلبية احتياجاتهم اليومية والمعرضين لخطر الموت الجاثم على صدورهم من خلال توزيع المعونات الغذائية عليهم. ولكن تجربة **البرنامج** وغيره من المنظمات تبين أن معظم الناس يجتازون الكوارث، على الأقل جزئيا، بالاعتماد على مواردهم واستراتيجياتهم وشبكاتهم التي يمكن تكملتها بالمعونة الغذائية في الوقت المناسب. فضلا عن ذلك فإن البشر قد يذهبون بعيدا، ليس فقط في الدفاع عن حياتهم وحياة أسرهم، وإنما أيضا لحماية سبل معيشتهم. فمن خلال تقديم المعونة الغذائية لمن هم معرضين لمخاطر فقدان سبل معيشتهم، يمكن **للبرنامج** أن يخفف من عواقب استراتيجيات المواجهة السلبية على صحتهم وأحوالهم الحياتية في الأجلين القصير والمتوسط. كما أن تقديم المساعدات التي تستهدف الحفاظ على الأصول الإنتاجية الأساسية ودعم سبل العيش في حالات الطوارئ تعجل أيضا بعملية الانتعاش وتساعد في دعم قدرة من يتعرضون للكوارث المتكررة على الصمود.

إن دعم سبل العيش يتطلب فهم ودعم الأصول الإنتاجية والإمكانات والأنشطة التي يلجأ إليها الرجال والنساء لتأمين سبل بقائهم على قيد الحياة. كما أنه يشمل، في حالات الطوارئ، تحليل أثر الأزمات على هذه الأصول وعلى المؤسسات والعمليات التي تؤثر في قدرتهم على تحويل أصولهم الإنتاجية إلى استراتيجيات معيشية تتوافر لها المقومات وتلبي الاحتياجات الدنيا لأسرهم. ويتطلب الحفاظ على الأصول ودعم سبل العيش في حالات الطوارئ التدخل المبكر، وفقا لتقديرات وتحليلات دقيقة، والتوجيه الفعال للمساعدات حتى تصل المعونة الغذائية في حينها إلى المعرضين لفقدان سبل معيشتهم. ولا غنى في ذلك أيضا عن القيام بعمليات الرصد الجيدة ودعم شراكات العمل.

ليست كل حالات الطوارئ تخلق ظروفا يمكن أن تؤدي إلى الحفاظ على الأصول ودعم سبل العيش. لذلك ينبغي **للبرنامج** أن يتولى بانتظام تحليل أثر الأزمات على سبل العيش وأن يعزز قدرته على تصميم وتنفيذ ورصد التدخلات المعيشية إذا كان ذلك ملائما.

مشروع القرار*

يقر المجلس استنتاجات الوثيقة WFP/EB.A/2003/5-A. وطبقا للقرار 2002/م ت-س/4 يدعو الأمانة إلى إضافة العبارات التالية إلى وثيقة الإطار الموحد لسياسات برنامج الأغذية العالمي: أداة للتسيير والإدارة (WFP/EB.A/2002/5-A/1):

"يتولى **البرنامج** بانتظام تقدير وتحليل القضايا المعيشية في حالات الطوارئ ويدعم قدرة الموظفين على تصميم وتنفيذ ورصد البرامج الكفيلة بإنقاذ حياة البشر وسبل عيشهم. وسيحقق **البرنامج** أيضا التآزر بين أنشطة الطوارئ والأنشطة الطويلة الأجل، وسيدعم شراكاته مع منظمات المجتمع المحلي".

* هذا مشروع قرار، وللإطلاع على القرار النهائي الذي اعتمده المجلس، يرجى الرجوع إلى وثيقة القرارات والتوصيات الصادرة في نهاية الدورة.

مقدمة

1- تركز المساعدات الإنسانية عادة على إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة في الأجل القصير. ولكن التجربة تبين أن أثر حالات الطوارئ المتكررة أو الممتدة يدوم طويلا. فمعظم الناس يتجاوزن المرحلة المباشرة للكوارث، ولكن مع نفاد الأصول وتضاؤل القدرة على المواجهة فإنهم يتعرضون للفاقة إن لم يكن للموت مستقبلا. فضلا عن ذلك فإن من يستطيعون تجاوز الأزمة لا يعتمدون في ذلك فقط على مساعدات الإغاثة وحدها وإنما أيضا على مواردهم الخاصة وشبكاتهم واستراتيجياتهم. لذلك فإن فهم ودعم هذه الاستراتيجيات يشكل عنصرا مهما في التصدي لحالات الطوارئ.

2- كانت هذه التجارب دافعا للأكاديميين والممارسين على التمعن في سبل العيش وكيف تتأثر بالأزمات وكيف تخفف من وطأة هذا الأثر. وقد شرع **البرنامج** في تنفيذ سياسات ترمي إلى استكشاف سبل استخدام المعونات الغذائية في الحفاظ على الأصول الإنتاجية ودعم سبل العيش في حالات الطوارئ، بالاعتماد، عند الاقتضاء، على تجربته في دعم سبل العيش المستدامة في إطار برامج أطول أجلا. وتقوم هذه السياسة الجديدة على أساس السياسات الجارية، مثل سياسة تحفيز التنمية والتخفيف من وطأة الكوارث والانتقال من مرحلة الأزمة إلى مرحلة الانتعاش التي تتناول القضايا ذات الصلة. ويبرز من استعراض أدبيات العمل التحليلي والمفاهيمي القائمة مدى نقص دراسات الحالة المتاحة وعمليات التقييم المتعلقة بالحفاظ على الأصول ودعم سبل العيش في حالات الطوارئ. غير أن العديد من عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي ينفذها **البرنامج** تتضمن أهدافا وأنشطة ترمي إلى دعم سبل العيش و/أو الحفاظ على الأصول، مما يوفر **للبرنامج** ذخيرة متزايدة من المعلومات المتعلقة بالعمليات. وقد أجرى **البرنامج** عمليات استعراض ميدانية في أنغولا وغينيا وجمهورية الكونغو لتفهم ما واجهته بعض تجاربه من تحديات وما حققته من نجاحات.

3- تبحث هذه الوثيقة السبب الذي يجعل الحفاظ على الأصول الإنتاجية ودعم سبل العيش يشكلان عناصر أساسية في الجهود الرامية إلى إنقاذ الأرواح ودفع عجلة الإنعاش، وفي الدور الذي يمكن أن تلعبه المعونة الغذائية في هذا المجال. فضلا عن ذلك تحدد هذه الوثيقة التحديات التي يواجهها **البرنامج** في استخدام المعونة الغذائية لدعم سبل العيش في حالات الطوارئ وتحدد التدابير العملية للعمل مستقبلا.

العناصر الرئيسية لدعم سبل العيش

4- سبل العيش هي الإمكانات والأصول والأنشطة اللازمة كوسيلة لكسب العيش[1]. ويذكر أن هذه الأصول تتضمن الأصول البشرية (الصحة والمهارات والتعليم) والطبيعية (الأراضي والمياه والغابات والمواد المعدنية) والاجتماعية (وشائج القربى والشبكات والمجموعات) والمادية (البنية الأساسية والمعدات) والمالية (الأجور والادخار والائتمانات والديون). وتحدد الأطر التحليلية المختلفة التي تستند إليها برامج دعم سبل العيش الموارد أو الأصول المختلفة للرجال والنساء وما يسعون إلى تحقيقه من نواتج/أغراض، والاستراتيجيات التي يتبعونها سعيا لتحقيق النواتج المنشودة والعوامل المحيطة (السياسات والمؤسسات والعمليات) التي تؤثر وتتأثر بجهودهم لتحويل الأصول إلى ناتج[2]. وتؤخذ أيضا جوانب هشاشة الأوضاع الأسرية وسبل معيشتها في الاعتبار، لأن من يعيشون في المناطق المعرضة للأزمات يعتبرون معرضين لهشاشة الأوضاع عندما لا يستطيعون الصمود أمام المخاطر، مثل الكوارث الطبيعية والنزاعات المدنية أو الأمراض أو الصدمات الاقتصادية. فالناس الذين تعتبر سبل عيشهم أقل ضعفا يمكنهم مواجهة نفس المخاطر بدون التعرض للموت أو الفاقة بسببها.

لماذا الاهتمام بسبل العيش في حالات الطوارئ؟

5- تركز الوكالات المعنية بالمسائل الإنسانية عادة على توفير الإغاثة الأساسية لغير القادرين على تلبية احتياجاتهم الآنية ومن ثم يتعرضون لخطر الموت العاجل. وأسفر البحث الدقيق عن كيفية تجاوز الناس ما يواجهونه من أزمات عن تزايد الإدراك بأن من يتأثرون بالأزمات ليسوا ضحايا سلبيين أو مجرد متلقين للمعونة، وإنما هم يعتمدون في المقام الأول على إمكاناتهم ومواردهم وشبكاتهم في الحفاظ على البقاء والانتعاش. فالناس يمكنهم مواجهة الأزمات بالانتقال مع أسرهم أو إرسال أطفالهم إلى أماكن أخرى، أو السحب من مدخراتهم أو الاقتراض، أو بالترحال ومعهم قطعانهم إلى مناطق أفضل

(1) R. Chambers & conway. 1992. Sustainable rural livelihoods: practical concepts for the 21st century. IDS Discussion Paper No. 296. Brighton, UK, Institute of Development Studies (IDS).

(2) يعتبر الإطار المعيشي المستدام الذي وضعته إدارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة هو أكثر الأطر التحليلية استخداما وأكثرها تعقيدا في المفاهيم.

للرعي، أو التحول إلى زراعة المحاصيل المقاومة للجفاف، أو إرسال القادرين على كسب لقمة العيش للعمل في أماكن أخرى. ويسترد الرجال والنساء عافيتهم بعد الأزمات بالاعتماد على الأصول الإنتاجية التي احتفظوا بها للبناء فوقها.

6- غير أن العديد من الاستراتيجيات التي يستخدمها الناس في تلبية احتياجاتهم الجارية من الأغذية قد تضعف صحتهم وأحوالهم المعيشية وتوهن من قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الغذائية مستقبلا أو قدرتهم على مواجهة ما يستجد من أزمات. فالناس الذين يتعرضون للأزمات يجدون لزاما عليهم أن يقللوا من كمية ما يتناولونه من طعام مع تناقص قيمته التغذوية حتى يمكنهم الاستمرار على قيد الحياة وقتا أطول بدون نفاد أصولهم. وعندما يضطر الرعاة إلى بيع قطعانهم بسبب الجفاف يجدون أنفسهم محرومين من اللبن واللحم ويحصلون على ثمن بخس عند بيع حيواناتهم في الأسواق ثم يتعرضون للاستغلال مرة أخرى في الأسواق عندما يحاولون إعادة تكوين قطعانهم بعد زوال أزمة الجفاف. كذلك قد تلجأ الأسر إلى رهن أراضيها أو اللجوء إلى الاقتراض بشروط مجحفة حتى يمكنها تلبية احتياجاتها العاجلة. والأسوأ من ذلك، فقد تلجأ هذه الأسر إلى الأشكال غير القانونية لكسب الدخل، مثل ممارسة البغاء والسرقة والتهريب، أو الهجرة بعيدا حفاظا على حياتها ومن ثم تفقد وسائلها المعيشية الأولية وتنقطع صلتها بمجتمعاتها وشبكاتها التي كانت تعتمد عليها عادة وقت الشدة.

7- تتعرض النساء والأسر التي تعولها النساء للمخاطر بشكل خاص نتيجة لاتباع استراتيجيات المواجهة السلبية للأزمات. فمن الأرجح أن تكون وطأة نقص الأغذية أشد ثقلا على النساء، فتتردى حالتهن الصحية وحالة أطفالهن قبل وبعد الولادة. وكثيرا ما يتحملن مسؤوليات جديدة عن سلامة أسرهن وحالتها الاقتصادية وأمنها مع لجوء الأزواج للعمل بعيدا أو الالتحاق بالقوات المسلحة. والفتيات هن أول من يتوقف عن الدراسة أو يجبرن على الزواج المبكر عندما تتعرض معيشة أسرهن للخطر، وقد تتعرض النساء للاستغلال الجنسي أو يلجأن إلى الدعارة لحماية حياة أسرهن.

كيف يمكن للمعونة الغذائية أن تنقذ الأرواح وسبل العيش؟

8- إن إنقاذ الأرواح في حالات الطوارئ يستوجب، أولا وقبل كل شئ، توجيه المعونة الغذائية إلى أكثر الناس تعرضا لهشاشة الأوضاع، أي الذين استنفدوا كل أصولهم وأصبحوا يعانون من الفاقة. وهؤلاء الناس هم دائما أصحاب الأولوية في الحصول على مساعدات **البرنامج** لأنهم سوف يهلكون إذا لم يحصلوا على الطعام. وتشكل الأسر التي ترعاها النساء نسبة كبيرة من هذه الفئة بسبب وضعها الضعيف أصلا داخل المجتمع حتى قبل نشوب الأزمة.

9- يمكن للمعونة الغذائية أن تنقذ المزيد من الأرواح في الأجل الطويل إذا قدمت أيضا إلى من تتعرض سبل عيشهم للزوال، لاسيما من يلجأون إلى استراتيجيات المواجهة السلبية لتلبية احتياجات أسرهم الغذائية و/أو للحفاظ على سبل عيشهم. فمن خلال توجيه المعونة الغذائية إلى المعرضين لمخاطر فقدان سبل عيشهم، إلى جانب من فقدوها فعلا، يمكن **للبرنامج** أن يساعد في الحفاظ على الأصول الإنتاجية التي يعتمد عليها المجتمع المحلي كله في البقاء على قيد الحياة والانتعاش بعد الأزمات. كما أن المعونة الغذائية توازن استخدام آليات المواجهة السلبية للأزمات التي تؤثر في صحة الناس وأوضاعهم التغذوية. كما أن نقل الأغذية من خلال النساء يجعل **البرنامج** أكثر اطمئنانا إلى تلبية الاحتياجات الاستهلاكية وإلى الحفاظ على الأصول الإنتاجية التي لا غنى عنها في الحفاظ على قدرة الأسر على تلبية احتياجاتها الغذائية.

10- غير أن المعونة الغذائية ليست دائما هي أفضل الموارد المستخدمة في الحفاظ على الأصول أو دعم سبل العيش. إذ يجب أن تقوم التدخلات المعيشية على أساس التحليل الدقيق للأغذية المتاحة للناس الذين يواجهون الأزمات وقدرتهم على الوصول إليها، ومدى تأثير الأزمة على أصول كل من النساء والرجال وعلى استراتيجيتهم المعيشية، والدور الذي يمكن أن تلعبه المعونة الغذائية في الحفاظ على الأصول وتلبية الاحتياجات الاستهلاكية الأسرية في الوقت نفسه. ويجب على **البرنامج** أيضا أن يأخذ في اعتباره أثر المعونة الغذائية في السياسات والمؤسسات والعمليات التي تؤثر بدورها في الاستراتيجيات المعيشية، لاسيما المتعلقة بالأسواق. فعندما يكون الغذاء متاحا في الأسواق ولكن ليس في قدرة الناس شراءه بدون استنفاد أصولهم فإن التدخلات النقدية يمكن أن تكون هي النموذج المفضل للاستجابة لهذا الوضع.

التحديات التي يواجهها البرنامج في الحفاظ على الأصول ودعم سبل العيش في حالات الطوارئ

11- كشف الاستعراض الذي أجراه **البرنامج** مؤخرا لعمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش عن أن نحو ثلث حالات الطوارئ وثلثي العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش تشمل أهدافا تتعلق بالحفاظ على الأصول الإنتاجية واستعادة سبل العيش للناس المتأثرين بالأزمات التي من صنع الطبيعة أو الإنسان[3]. واستخدمت أنشطة **البرنامج** بكامل

[3] بالإضافة إلى ذلك تشمل ست على الأقل من عمليات الطوارئ أهدافا لتلافي أو منع بيع الأصول الإنتاجية الأسرية، مثل الحيوانات الزراعية، في حالات العسر الشديد.

طاقتها في دعم هذه الأهداف، حيث تضمنت التوزيع المجاني للأغذية، وتوفير الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب. ومن أمثلة ذلك:

- تهدف عملية الطوارئ التي نفذها **البرنامج** في أفغانستان إلى تحسين مستوى الاكتفاء الذاتي باستخدام الأغذية في المساعدة على خلق الأصول الإنتاجية في المناطق الريفية والحضرية، ودعم التغذية المدرسية، ودعم برامج محو أمية النساء وتوفير المخابز في المناطق الحضرية.
- في جمهورية الكونغو الديمقراطية استخدم **البرنامج** المعونة الغذائية في إعمار البنية الأساسية الريفية والاجتماعية (الطرق الفرعية ومرافق الصحة والإصحاح) ودعم الإنتاج الزراعي (بتوزيع الأغذية المتزامن مع توزيع المدخلات الزراعية) وتشجيع النساء النازحات أو المعاد توطينهن ويتعرضن لانعدام الأمن الغذائي على حضور دورات التدريب المهني (مثل تشغيل المخابز أو إنتاج الصابون).
- في إطار مواجهة الفيضانات في بوليفيا، استخدمت المعونة الغذائية لاستعادة الأصول التي دمرتها الفيضانات، مثل شبكات الري الصغيرة والأراضي الزراعية. وفي كولومبيا استخدم **البرنامج** المعونات الغذائية في دعم إنشاء الطرق الصغيرة وشبكات المياه والصرف الصحي بجانب توفير التدريب المهني في اكتساب المهارات اللازمة لعمليات الإنشاء واستخدام التقنيات الزراعية المتطورة.
- وكان الهدف الأول من التصدي لطوارئ الجفاف في أفريقيا الجنوبية هو إنقاذ الأرواح وسبل العيش باستخدام المعونة الغذائية في الحيلولة دون وقوع عجز شديد في الأغذية مما قد يؤدي إلى تدهور الأوضاع التغذوية ومن ثم هلاك البشر جوعا، والحفاظ على الوضع الغذائي للفئات الضعيفة من السكان، وصون الأصول الإنتاجية والبشرية ووقف الهجرة من منطقة الكوارث. واستخدم **البرنامج** أساليب التوزيع المجاني للأغذية والغذاء مقابل العمل والتغذية التكميلية لإنجاز هذه الأهداف.

12- جرت العادة على أن تختار أنشطة دعم سبل العيش ووضع خططها بالمشاركة مع المجموعات المستهدفة للتأكد من أن الأصول الإنتاجية التي سيجرى الحفاظ عليها أو تكوينها تهم أعضاء المجتمع المحلي، لاسيما النساء. وكثيرا ما يعمل **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الترويج لإنعاش الزراعة بعد الأزمات وذلك من خلال توزيع الأغذية بالتزامن مع توزيع البذور والمدخلات الزراعية.

13- غير أن الدلائل تشير إلى أن **البرنامج** يواجه تحديات خطيرة في تحقيق الأهداف المعيشية في حالات الطوارئ. فالطوارئ، بطبيعتها، تجذب اهتمام الموظفين إلى أكثر الناس تعرضا للمخاطر في المدى القصير (أي الذين فقدوا أصولهم الإنتاجية أو المعرضون لخطر الموت). وعندما يكون الوقت والموارد غير كافيين لتلبية احتياجات هذه الفئة بالكامل فلن يكون من الواقعي التوسع في الجهود لتشمل أيضا الذين يحتفظون ببعض الأصول. فضلا عن ذلك فإن حالات الطوارئ التي تتسم بسرعة تغير الاحتياجات والمتطلبات قد تعرقل الجهود الرامية إلى الحفاظ على سبل العيش حتى تنتهي هذه الأزمة على الأقل. وقد يحتاج الناس المتأثرون بالأزمة، لاسيما الذين أجبروا على الهجرة إلى مناطق جديدة، إلى تعديل سبل العيش القديمة، أو استحداث سبل جديدة تمكنهم من البقاء على قيد الحياة. وتشكل الاعتبارات الأمنية تحديا خاصا، بل وتعرقل في الواقع الجهود الرامية إلى دعم سبل العيش في بعض المناطق.

14- غير أن هناك حالات عديدة تتاح فيها الفرص للحفاظ على الأصول الإنتاجية ودعم سبل العيش، لاسيما التصدي للكوارث التي تبدأ ببطء، مثل الجفاف وفشل المحاصيل، وكذلك في عمليات الطوارئ طويل الأجل أو العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش. ففي هذه الحالات يمكن توفير القدرة على دعم سبل العيش. ويمكن لمثل هذه الجهود أن تمكن **البرنامج** من إنقاذ عدد أكبر من الأرواح بتدعيم وصون النظم المعيشية وإمكانات مواجهة الأزمات التي يستخدمها الرجال والنساء داخل المجتمع المحلي فعلا. وبغير ذلك يمكن أن يسقط الناس فريسة للفاقة وأن يتحولوا إلى الاعتماد الكامل على حصص المعونة الغذائية لفترات طويلة في المستقبل.

التحديات الرئيسية في وضع البرامج

15- تعتبر تقديرات سبل العيش هي أول عنصر أساسي في أي جهد يرمي إلى دعم هذه سبل العيش. ففي حالات الطوارئ ينبغي ألا تكتفي هذه التقديرات بتحديد الأصول والاستراتيجيات المعيشية للرجال والنساء لكل مجموعة متميزة من السكان، وإنما ينبغي أيضا أن تسجل أثر الأزمات عليهم. وينبغي أن تراعي هذه التقديرات الأدوار التقليدية والاجتماعية والاقتصادية لكل من الرجال والنساء ومدى ما طرأ، ويطرأ، عليهم من تغييرات بسبب الطوارئ. وعندما لا يكون هناك تحليل مسبق للاستراتيجيات المعيشية قبل نشوب الأزمة ينبغي بذل الجهود لتجميع هذه البيانات من الأسر المتأثرة، وينبغي النظر أيضا في اتخاذ هذا الإجراء إذا لم تكن الاستراتيجيات المعيشية المسبقة تنطبق على الوضع الجاري. وينبغي لعمليات التقدير أن تشمل أيضا تحليل السياسات والمؤسسات والعمليات الرسمية وغير الرسمية وكيف تتأثر بالأزمة وكيف تؤثر

بدورها في الاستراتيجيات المعيشية. ويجب أن تكون نتائج التقديرات المعيشية وتحليلاتها هي الموجه الذي تسترشد به جميع مراحل تصميم البرامج وتنفيذها.

16- يمكن لنهج **البرنامج** في تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها أن يوفر أساسا سليما لبرمجة الأساليب المعيشية. فالوحدات المعنية بتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها تتولى تحليل البيانات الثانوية لتكوين صورة عن حالة انعدام الأمن الغذائي وهشاشة أوضاعه وتقسيم مناطق البرامج إلى نطاقات معيشية. وبعد ذلك تستخدم هذه الوحدات التقديرات الميدانية التفصيلية في تحديد الاستراتيجيات المعيشية ذات الأولوية للمجموعات الضعيفة ووضع صورة عامة لهشاشة الأوضاع. وهذه الصورة تشرح أسباب ودرجة هشاشة الأوضاع والقدرات المحلية على مواجهتها والجوانب المتعلقة بالجنسين والعلاقات داخل الأسر فيما يتعلق بالمخصصات الغذائية والمسائل ذات الصلة بدور المعونة الغذائية. غير أن نهج هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها لا يتاح لجميع البلدان التي يمارس فيها **البرنامج** عمله. ويمكن للأشكال الأخرى من عمليات التقدير أن تسهم في تحليل الأساليب المعيشية ولكن يتعين عليها أن تركز بشكل أكثر تحديدا على تأثير الأزمات على جميع الأصول المعيشية المختلفة حتى يمكن أن تشكل أساسا سليما تقوم عليه جهود دعم سبل العيش.

17- يقوم **البرنامج** حاليا بمراجعة المبادئ التوجيهية التي يستخدمها في وضع تقديرات احتياجات الطوارئ بالتشاور مع شركائه، وينظر في كيفية زيادة دمج النهج المعيشية في هذه التقديرات. ويعمل **البرنامج** مع منظمة الأغذية والزراعة على زيادة التركيز الاقتصادي الجزئي لبعثة تقدير المحاصيل وإمدادات الأغذية المشتركة بين **البرنامج** والمنظمة التي تتولى حاليا حساب الاحتياجات الجارية من المعونات الغذائية على المستوى الكلي بناء على تقديرات إجمالي احتياجات البلد المعني من الأغذية مخصوما منها الإنتاج والواردات التجارية من الأغذية. فضلا عن ذلك، عمدت مذكرة التفاهم المعدلة بين **البرنامج** ومكتب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى توسيع نطاق بعثات التقدير المشترك للاحتياجات الغذائية لتصبح بعثات للتقدير أوسع نطاقا بحيث لا يقتصر عملها على تقدير احتياجات الأغذية وإنما يشمل أيضا إمكانات الاعتماد على الذات وإجراء التحليلات الاجتماعية السياسية. ومن شأن هذه الجهود أن تسهل استخدام هذه الأدوات المهمة في برمجة سبل العيش.

18- يتعين إيجاد صلة واضحة بين التقديرات المعيشية وتصميم البرامج وتنفيذها ضمانا لتحديد أهداف واقعية ووضع نظم مناسبة للاستهداف والرصد والتقييم. وتبين من دراسات الحالة وعمليات الاستعراض المكتبية أن العوامل التالية تنحو نحو الحيلولة دون تحويل تحليلات سبل العيش إلى عمليات لتصميم وتنفيذ برامج الطوارئ:

- قصور فهم الصلة بين إنقاذ الأرواح وإنقاذ سبل العيش.
- لا توجز المعلومات المستمدة من عمليات التقدير بطريقة تساعد صانعي القرار على استخدامها بشكل فعال.
- قد يميل صانعو القرار إلى إجراء تحليل سريع وأقل دقة لما يتم تجميعه من معلومات بسبب التكاليف المضافة والوقت اللازمين لوضع تقديرات وتدخلات معيشية أكثر تفصيلا.

19- تشكل عملية الاستهداف الأسري، التي تعد شيئا أساسيا في تنفيذ النهج المعيشي، تحديا بالغا في حالات الطوارئ. فالبرامج الرامية إلى الحفاظ على الأصول ودعم سبل العيش ينبغي أن تشمل أيضا الأشخاص الذين يستخدمون استراتيجيات المواجهة السلبية للأزمات حفاظا على أصولهم الإنتاجية أو الذين يمكنهم تجاوز الأزمات ولكن على حساب استنفاد قدرتهم على الحفاظ على سبل عيشهم في المستقبل. ويحتاج **البرنامج** أيضا إلى فهم الأصول الإنتاجية المختلفة الموجودة تحت تصرف الرجال والنساء في محيط الأسرة والاستراتيجيات المعيشية المتمايزة للرجال والنساء، لضمان استفادة النساء، على قدم المساواة مع الرجال، من الأصول المصانة أو المولدة في إطار الاستراتيجية المعيشية.

20- توجد أيضا قيود زمنية ولوجستية ترتبط باستهداف الأشخاص الذين قد يكونون مشتتين في مناطق شاسعة. وبالإضافة إلى ذلك قد يتعذر الوصول إلى المناطق المتأثرة والأشخاص المتضررين في هذه المناطق، بسبب سوء حالة الأمن، مما يقوض عملية استهداف الأسر. ونظرا لأن أعضاء المجتمع المحلي هم أنفسهم الذين يحددون معظم الأسر المستهدفة، فقد تنشأ مشكلات عندما تحدد المجتمعات المحلية درجة هشاشة الأوضاع واستحقاقات الحصول على المساعدات بشكل يختلف عن معايير **البرنامج** وشركائه الذين يعملون على مساعدة أشد الأسر تعرضا لانعدام الأمن الغذائي، مع التركيز على الأطفال دون سن الخامسة والنساء الحوامل والمرضعات والمعوقين وكبار السن والأسر المصابة بمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز.

21- يمكن لعملية الاستهداف الرامية إلى الحفاظ على الأصول ودعم سبل العيش أن تؤدي أيضا إلى زيادة حجم المجموعة المستهدفة عندما يتسع نطاقها ليشمل الأشخاص الذين لا يزال لديهم بعض الأصول الإنتاجية، بالإضافة إلى المحرومين أو

الذين يعانون من سوء التغذية. وذلك يمكن أن يشكل قيودا على الموارد، لاسيما إذا أضيفت مناطق أخرى وفقا للمعايير الموسعة لتحديد هشاشة الأوضاع.

22- إن الحفاظ على الأصول ودعم سبل العيش يتطلبان التدخل المبكر قبل أن تضطر الأسر إلى اتباع استراتيجيات مواجهة الأزمات (مثل الإفراط في الاقتراض وبيع الأصول الأساسية أو الهجرة من مناطق الأزمات) ويقتضي ذلك استخدام النظم الفعالة للإنذار المبكر ورفع درجة الاستعداد وتوفير التمويل الكافي والقدرة على الاستجابة المبكرة. ويمكن **للبرنامج** أن يدعم قدرته على الإنذار المبكر بالاعتماد على أفضل الممارسات وتعزيز إدارة معلومات نظم الإنذار المبكر وإقامة صلات أقوى بين الإنذار المبكر ورفع درجة الاستعداد وعمليات اتخاذ القرار. ويجرى اتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك. وقد يكون الوضع، خاصة في المناطق التي لم يعمل فيها **البرنامج**، قد وصل إلى مرحلة الأزمة قبل بدء توزيع **البرنامج** للأغذية. فضلا عن ذلك، كثيرا ما تعزف الجهات المانحة عن الالتزام بالموارد لعمليات الطوارئ قبل وصول الاحتياجات إلى مرحلة الأزمة، وعندئذ يكون الوقت قد فات للبدء في أنشطة الحفاظ على الأصول لأن أهم هذه الأصول يكون قد استنفد فعلا.

23- من شأن الخطوات التي اتخذها **البرنامج** مؤخرا لتحسين نظم الإنذار المبكر ووضع خطط الطوارئ أن يجعل الاستجابة أكثر سرعة. ومن المتوقع أن يؤدى تعديل هذه النظم لتشمل الاعتبارات المعيشية أن يسهم في جهود **البرنامج** لإقناع الجهات المانحة بالالتزام بالموارد مبكرا. ويجرى أيضا التصدي لبعض القضايا ذات الصلة في سياق الاستعراض الداخلي لعمل **البرنامج**. ومن شأن هذه الجهود المختلفة أن يزيد من قدرة **البرنامج** على الاستجابة المبكرة قبل نفاد الأصول الأساسية، بشرط أن تكون الموارد متاحة له.

24- نادرا ما قام **البرنامج** برصد أو توثيق النجاح الذي تحقق في الحفاظ على الأصول ودعم الوسائل المعيشية. وكان الاستثناء الوحيد من ذلك هو كمبوديا، حيث تبين عمليات المسح التي أجريت في عامي 1998 و1999 أن المعونة الغذائية ساعدت المستفيدين على تجنب بيع الأصول والاستدانة. وأبرزت وثائق التقييم الافتقار إلى المؤشرات الرسمية الأساسية لقياس المتحصلات اللازمة لعمليات الرصد والتقييم. والواقع أن استعراض معظم عمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش لم يسفر إلا عن مؤشرات تتعلق بالناتج، مثل عدد ونوع الأنشطة الجارية في إطار برامج الغذاء مقابل الأصول، وعدد ونوع الناتج المادي الذي دعمه برنامج الغذاء مقابل العمل. ولكن هناك مثالين على التوصل إلى مؤشرات مبنية على النتائج أو المحصلات وهما عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في ميانمار (10066 (التوسع الأول)) التي تم بشأنها جمع المعلومات عن إجمالي وصافي قيمة الزيادة في الإنتاج الزراعي وفى عدد فرص العمل وفي إمكانات الوصول إلى الأسواق والخدمات، وكذلك عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش في سري لانكا (10067) التي تم في إطارها جمع المعلومات عن النسبة المئوية لعدد المشتركين الذين عملوا أقل من ثلاثة أيام في الأسبوع بعد حصولهم على التدريب مباشرة.

25- إن سياسة **البرنامج** المقترحة لعمليات الرصد والتقييم المبنية على النتائج ستمهد الطريق لتحسين تتبع المحصلات (بما في ذلك تلك المتعلقة بالوسائل المعيشية) مع التأكيد على تحديد أهداف واقعية وما يتصل بها من افتراضات ومخاطر، واختيار حد أدنى من مؤشرات الأداء، واستخدام عمليات المسح الأساسي والجمع الجاري للبيانات وتحليلها. وينبغي أن تشمل هذه الجهود أيضا رصد أي أثر سلبي محتمل للمعونة الغذائية، لاسيما تأثيرها على الإنتاج المحلي من الأغذية وأسواقها، إذا طالت فترة تقديم هذه المعونات.

عمليات اللاجئين

26- إن عمليات اللاجئين، التي يقوم فيها **البرنامج** بدور مساند في إطار الجهود الشاملة التي تبذل تحت إدارة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تشكل قيدا خاصا أمام الجهود الرامية إلى الحفاظ على الأصول ودعم سبل العيش. فقد يترك اللاجئون وراءهم معظم أصولهم الإنتاجية وقد لا يتوافر لهم الحصول على الأراضي والحيوانات وفرص العمل أو سبل العيش الأخرى في فترة اللجوء، مما يحد من قدرتهم على اتباع الاستراتيجيات المعيشية المعتادة.

27- ويمكن أن تشكل حالة الأمن قضية أخرى. فقد يتعرض اللاجئون المقيمون في المجتمعات الواقعة بالقرب من الحدود الوطنية للهجمات أو التجنيد، مما يقوض الجهود الرامية إلى إعادة تكوين الأصول أو استرجاعها، كما قد يصعب على العاملين في برامج تقديم المعونة السفر إليها. وتواجه النساء مخاطر خاصة بسوء الاستغلال لدي تنفيذهن لاستراتيجياتهن المعيشية.

28- كذلك فإن ربط سبل العيش في فترة اللجوء بسبل العيش بمجرد عودة اللاجئين إلى بلادهم أو إعادة توطينهم يشكل تحديات أخرى. والواقع أنه لم يتم التوصل بعد إلى فهم كاف للإجراءات المطلوبة لمساعدة اللاجئين على استعادة أو تطوير

أساليب معيشية جديدة بعد عودتهم إلى أراضيهم أو بعد إعادة توطينهم. فإذا حدث عجز في التمويل أثناء عملية إعادة اللاجئين فقد لا يجد العائدون المساعدة التي يحتاجون إليها للاحتفاظ بوسائلهم المعيشية أو استعادتها أو تطوير الجديد منها. فضلا عن ذلك قد تكون هناك قيود أمام ترحيل اللاجئين تؤثر في الأصول التي يسمح للاجئين بأخذها معهم كما حدث للاجئي سيراليون في غينيا.

29- بالرغم من هذه التحديات فإن وجود هيكل بقيادة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مخيمات اللاجئين يتولى تنسيق المساعدات الغذائية وغير الغذائية في إطار استراتيجية موحدة، يسمح بإقامة صلات وثيقة بين الجهات الفاعلة، وهو الأمر الذي لا غنى عنه للتدخلات المتعلقة بسبل العيش. بالإضافة إلى ذلك يوجد في معظم مخيمات اللاجئين أسواق نشطة، كما تتوافر فيها بعض فرص العمل داخل المجتمع المحلي، إن لم يكن خارجه أيضا، لمساندة الاستراتيجيات المعيشية. مثال ذلك كشفت دراسة الحالة الخاصة بغينيا عن أنه يمكن الاستعانة باللاجئين كعمال مهرة وغير مهرة في مساندة جهود الإغاثة (نصب الخيام وإقامة المراكز الصحية ونظم الإصحاح وتصنيع الطوب لبيعه إلى وكالات الغوث) كما يمكنهم الاتجار مع غيرهم من اللاجئين أو السكان المضيفين (تقديم الخدمات أو بيع إنتاج الحدائق الصغيرة والأسماك والسلع المجهزة) أو يمكنهم الاشتراك في الأنشطة الصغيرة المولدة للدخل (مثل الحياكة أو طهي الخبز). وتبرز مذكرة التفاهم المعدلة بين **البرنامج** ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أهمية الجهود التي تبذل لبناء الأصول الإنتاجية وتشجيع المستفيدين على الاعتماد على أنفسهم وهو ما يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح.

قيود المعونة الغذائية

30- ينبغي أن تقترن المعونة الغذائية بتقديم خدمات ومساعدات غير غذائية للحفاظ على الأصول الإنتاجية وسبل العيش للمتأثرين بالأزمات واستعادة هذه الأصول والسبل وتطويرها. ففي كثير من الحالات أدى نقص التمويل المتاح للوكالات الأخرى المسؤولة عن هذه المدخلات أو التدخلات التكميلية إلى التقليل من فعالية برامج المساعدات الغذائية. مثال ذلك أن عدم تقديم الدعم للإمداد بمياه الشرب والإصحاح والمرافق الصحية والتدخلات الزراعية في القرن الأفريقي قلل إلى حد بعيد من التأثير التغذوي للمعونة الغذائية وعرقل إعادة تكوين سبل العيش للرعاة. وأشارت معظم الوثائق المتعلقة بعمليات الطوارئ والعمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش إلى مدى أهمية الحصول على المدخلات غير الغذائية لتنفيذ أنشطة **البرنامج** في مجال الغذاء مقابل العمل والغذاء مقابل التدريب التي استخدمت للحفاظ على الأصول الإنتاجية ودعم سبل العيش.

31- عند العمل على دعم سبل العيش ينبغي **للبرنامج** وشركائه أن ينظروا في الفوائد النسبية للمعونة الغذائية والمساعدات النقدية مع أخذ عوامل السوق في الاعتبار. ويشمل ذلك مراعاة الدور الذي يلعبه كل نوع من المدخلات داخل الأسرة وتأثيره على مختلف الأصول الإنتاجية وسبل العيش. مثال ذلك أن النساء هن عادة المتصرفات في الأغذية داخل الأسرة أكثر من تصرفهن في دخلها النقدي، وهو ما يجعل المدخلات الغذائية أكثر جدوى من المدخلات النقدية في تلبية الاحتياجات الغذائية ودعم الاستراتيجيات المعيشية للنساء. وفي حالات أخرى قد يكون تقديم المدخلات النقدية هو الخيار الأفضل في حالة توافرها.

إمكانات الموظفين

32- تم تسليط الضوء على نقص التدريب اللازم لوضع تقديرات سبل العيش وبرمجتها، بما في ذلك عمليات التقدير الريفي الأولي السريع أو القائم على المشاركة وتحليل اعتبارات الجنسين، كعقبة تعرقل تنفيذ أنشطة دعم سبل العيش في أنغولا مثلا. وبرغم إدراج مسألة سبل العيش وعنصر المشاركة في التدريب في مجال تقديم المعونة الغذائية والتنمية في أعقاب اعتماد سياسة تحفيز التنمية، فإن هذا التدريب لم يكن كافيا لتطوير المهارات اللازمة لدعم الجهود الرامية إلى الحفاظ على سبل العيش في حالات الطوارئ، كما لم يمتد ليشمل المكاتب القطرية التي تتولى تنفيذ برامج الطوارئ.

قيود التمويل

33- يمكن أن يؤدى عدم القدرة على التنبؤ بحجم تدفق الأموال الذي تتسم به معظم عمليات الطوارئ إلى عرقلة وضع الخطط اللازمة للحفاظ على الأصول ودعم سبل العيش. وحتى حالات الطوارئ التي يتوفر لها تمويل جيد تتعرض بشكل عام لانقطاع سير المعونات عندما يتأخر وفاء الجهات المانحة بالتزاماتها أو تتأخر شحنات الأغذية في الوصول. فضلا عن ذلك لا تهتم الجهات المانحة دائما بدعم البرامج التي تراعي الاعتبارات طويلة الأجل. وهناك بعض الأنشطة الموجهة لدعم سبل العيش التي يمكن أن تجتذب التمويل الكافي بينما يتعطل البعض الآخر أو يلغى. وفيما يتعلق **بالبرنامج** فإن حقيقة أن برمجة سبل العيش قد تزيد من تكاليف الموظفين والتكاليف الأخرى غير الغذائية مسألة محل اعتبار.

النتائج المتعلقة ببرمجة الطوارئ

34- يمكن **للبرنامج**، من خلال مساعدته للأسر على المحافظة على أصولها الإنتاجية وتنفيذ استراتيجياتها المعيشية، أن يتوسع في أنشطة إنقاذ الأرواح لتتجاوز الأشخاص الذين يحصلون مباشرة على المعونة الغذائية لتشمل العائلات الكبيرة وأعضاء المجتمع المحلي الذين يعتمدون عليها، ومن ثم يسرع بخطى عملية الإنعاش. ومن خلال استخدام المعونة الغذائية في دعم وتعزيز الإمكانات المحلية في مواجهة الأزمات يمكن **للبرنامج** أن يدعم قدرة الضعفاء على الصمود ومواجهة المخاطر المستقبلية. كما أن تفاعل **البرنامج** أو شركائه مع المتأثرين من الرجال والنساء، الذي يقوم على أساسه استهداف الأسر، أن يعمق مفاهيم **البرنامج** عن الاحتياجات بعيدة المدى التي يمكن أن توسع أفق جهود الإغاثة بشكل عام لضمان استنادها إلى معرفة أعمق بالرجال والنساء والأطفال الذين يريد **البرنامج** خدمتهم.

35- يمكن **للبرنامج** أن يعزز جهوده في الحفاظ على الأصول الإنتاجية ودعم سبل العيش في حالات الطوارئ باتخاذ الخطوات الوارد شرحها في الفقرات التالية.

36- **يجب ربط أنشطة ما قبل الطوارئ بالتصدي للطوارئ**. ينبغي **للبرنامج** أن يربط بين نظام الإنذار المبكر ووضع خطط الطوارئ وتحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها من جهة وبرامج الطوارئ والبرامج طويلة الأجل في عملية شاملة تبني قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في مواجهة الأزمات والمخاطر التي قد تتعرض لها. مثال ذلك أن القيام بمزيد من الاستثمارات في نظم الإنذار المبكر وإجراء الدراسات الأساسية وتوفير المعلومات عن هشاشة الأوضاع أن يساعد في توقع موعد حدوث الصدمات ومن سيكون أكثر تأثرا بها حتى يمكن اتخاذ الخطوات لتخفيف تأثير الصدمات. ويمكن استخدام مؤشرات مجتمعية بسيطة لتتبع التغيرات في هشاشة الأوضاع مع مضي الوقت (مثل بيع الأصول الإنتاجية وتغير حالة الأمن الغذائي وزيادة معدل التسرب من المدارس ومستوى سوء التغذية والتغير في الأوضاع الصحية العامة، الخ). وبالإضافة إلى ذلك يمكن تصميم برامج الغذاء مقابل العمل وغير ذلك من التدخلات الموجهة بحيث تستهدف، على وجه التحديد، تخفيف هشاشة الأوضاع وتحسين قدرة النساء والرجال والأطفال والمجتمع بأكمله على الصمود في المناطق المعرضة للجفاف والنزاعات حتى يتسنى التخفيف من تأثير هذه الكوارث. وباتباع سياسة تحفيز التنمية وتخفيف وطأة الكوارث، اكتسب **البرنامج** بعض الخبرة في الربط بين الطوارئ والبرامج طويلة الأجل، مثلما حدث في المناطق المعرضة للأزمات في إثيوبيا وبنغلاديش وموزامبيق، ويمكن استخدام هذه التجربة كأساس يقوم عليه العمل مستقبلا.

37- **ينبغي دمج تقدير سبل العيش أكثر مما هو قائم في تقديرات احتياجات الطوارئ**. حتى في حالات البداية المفاجئة للطوارئ التي قد لا تكون التقديرات التفصيلية جاهزة لمواجهتها في البداية، ينبغي وضع التقديرات المعيشية في مرحلة لاحقة بعد حدوث الاستجابة الأولية. وينبغي لهذه التقديرات أن توثق الاستراتيجيات المعيشية التي يطبقها النساء والرجال، والأصول التي يعتمدون عليها في معيشتهم، والسياسات والمؤسسات والعمليات التي تؤثر في قدرتهم على مواصلة كسب العيش، والاستراتيجيات الأسرية لمواجهة الطوارئ. وينبغي لها أيضا أن تبين الاختلافات بين الاستراتيجيات المطبقة والمخاطر التي يواجهها الرجال والنساء في محيط أسرهم، مع بيان متى تكون المعونة الغذائية استجابة ملائمة لها (ومتى لا تكون كذلك) وتوضيح الاستراتيجيات غير الغذائية المطلوبة لدعم سبل العيش. وتمشيا مع سياسة **البرنامج** تجاه قضايا الجنسين، يتعين عليه أن يضمن استفادة النساء على قدم المساواة مع الرجال من الأصول المصانة أو المطورة كجزء من الاستراتيجية المعيشية.

38- **يجب توضيح الصلات بين عمليات التحليل وتصميم البرامج وتنفيذها**. ويمكن تيسير هذا العمل بضمان عرض المعلومات في صياغة تفضي إلى اتخاذ القرار المناسب، وإشراك القائمين بعمليات التقدير والمحللين في تصميم البرامج. وفيما يتعلق بالتدخلات التي تخرج عن نطاق رسالة **البرنامج** ينبغي إطلاع الوكالات الأخرى على هذه المعلومات بشكل منتظم.

39- ينبغي **للبرنامج** أيضا أن يستعرض التجارب في مجال توجيه الأهداف على المستوى الأسري والطرق التقليدية المتبعة في اقتسام الموارد داخل الأسرة والمجتمعات المحلية، وطرق الاستهداف التي يتعين تغييرها في إطار أنشطة دعم سبل العيش. وقد يشمل ذلك النظر، أحيانا، فيما إذا كان من الممكن إنقاذ المزيد من الأرواح إذا استهدف **البرنامج** (أ) منطقة جغرافية أصغر بحيث تشمل من هم يطبقون استراتيجيات سلبية في مواجهة الطوارئ حفاظا على الأصول الإنتاجية الأساسية؛ (ب) مناطق جغرافية أكبر حيث ينحصر المستفيدون في من فقدوا بالفعل جميع أصولهم الإنتاجية.

40- **تحسين توقيت التدخلات**. يتعين على **البرنامج** أن يضمن تنفيذ التدخلات بالمعونة الغذائية في حالات الطوارئ في وقت مبكر يسمح بالتقليل من الحاجة إلى تطبيق استراتيجية المواجهة السلبية للطوارئ، مثل بيع الأصول المعيشية الأساسية أو رهنها أو الاستدانة بشروط مجحفة. ويتطلب ذلك إدماج سبل العيش في جهود الإنذار المبكر وضمان وجود صلات فعالة بين نظم الإنذار المبكر ورفع درجة الاستعداد والاستجابة. كما يتعين عليه أن يكفل حصول المكاتب القطرية، بشكل أسرع وقابل للتنبؤ به، على التمويل الكامل للاضطلاع بأنشطتها، من خلال وسائل مثل زيادة حساب الاستجابة العاجلة وتغيير أسلوب توجيه العمل داخل **البرنامج**، واستعداد الجهات المانحة لتوفير الأموال المطلوبة قبل وصول

الموقف الناشئ إلى مرحلة الأزمة. وفى البلدان التي يوجد **للبرنامج** حضور فيها، سوف يمكن له أن يستجيب بشكل أسرع إذا كانت تدخلاته طويلة الأجل قد وجهت فعلا للمناطق الأكثر تعرضها للمخاطر.

41- **ينبغي للبرنامج أن يدعو إلى تلبية احتياجات المعرضين لمخاطر ضياع سبل عيشهم بجانب المعرضة حياتهم للخطر**. وقد تتطلب المواقف التي تلعب فيها المساعدات الغذائية دورا مهما في الحفاظ على الأصول الإنتاجية ودعم سبل العيش، تقديم كميات من المعونة الغذائية أكبر مما تتطلبه الأنشطة الموجهة لتلبية احتياجات البقاء العاجلة للمحرومين. وقد تكون المجموعات المستهدفة أكبر عندما تشمل الأشخاص الذين لا يزالون يحتفظون بأصولهم، كما قد يتطلب ذلك زيادة عدد الموظفين والتكاليف. وتتطلب تدخلات دعم سبل العيش أيضا استخدام مدخلات تكميلية من جانب الشركاء. وبالاستعانة بالبحوث وعمليات تقييم الأثر يزداد موظفو **البرنامج** إطلاعا على مزايا دعم سبل العيش كتدبير لإنقاذ أرواح البشر وتجنب اللجوء إلى الاستراتيجية السلبية والخطرة في مواجهة الطوارئ، لاسيما من جانب النساء. وينبغي أن يكون الموظفون أيضا على علم بمتى تكون المعونة الغذائية هي الاستجابة المناسبة ومتى لا تكون كذلك. وينبغي **للبرنامج** أن يستخدم هذه المعلومات في مناصرة السكان المتأثرين بالأزمات.

42- **الترويج للشراكات مع المنظمات التي تفهم احتياجات المجتمعات المحلية وتستجيب للنهج المعيشية**. ينبغي **للبرنامج** أن يبادر بضم شركائه، لاسيما منظمات المجتمع المحلي، إلى جهوده في أعمال التقدير والتحليل وتصميم البرامج بغرض توسيع نطاق المسؤوليات والحفاظ على الأصول بحيث يتحملها عدد أكبر من المنظمات غير الحكومية الدولية ذات الخبرة في دعم سبل العيش في حالات الطوارئ، إلى جانب تشجيع المنظمات المحلية الأصغر التي تتوافر لها المعرفة بالمجتمعات المحلية على المشاركة. وينبغي **للبرنامج** أن يعمل أيضا على إشراك الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي يمكن لها أن تضيف الموارد غير الغذائية إلى الموارد الغذائية المقدمة من **البرنامج**. وينبغي أن يشمل ذلك العمل بشكل وثيق مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لاستعراض ما يمكن بذله من جهود إضافية لدعم سبل العيش للاجئين.

43- **بناء قدرات الموظفين والشركاء**. إن العديد من المهارات المطلوبة لدعم سبل العيش هي نفسها المهارات المطلوبة بشكل عام لتلبية احتياجات البرمجة السليمة. ويحتاج **البرنامج** إلى إعادة تنشيط التدريب في مجال دورات البرامج لضمان توافر القدرة للموظفين، بمن فيهم العاملون في أنشطة الطوارئ، على إجراء عمليات التقدير التشاركية وتصميم وتنفيذ البرامج الفعالة، ورصد أثر هذه الأنشطة، ودمج اعتبارات الجنسين في خططهم. وهذه الجهود ينبغي أن تشمل بناء القدرات المتعلقة على وجه التحديد بدعم سبل العيش دون أن تقتصر على ذلك. بالإضافة إلى ذلك يتعين أن يكون موظفو **البرنامج** قادرين على إجراء التقديرات المتعلقة بالإمكانات المؤسسية لتحديد ما إذا كان الشركاء قادرين على تصميم وتنفيذ المشروعات الغذائية للحفاظ على الأصول الإنتاجية ودعم سبل العيش، أو تقدير ما هي الإمكانات التي يحتاجون إليها لتحقيق هذا الهدف. ويمكن أن يكون الاستخدام الأكثر انتظاما للأطر المنطقية للمشروعات في حالات الطوارئ، بما في ذلك بناء القدرات اللازمة لتحقيق هذا الغرض، ذا فائدة جمة في ضمان شمول البرامج لأهداف وأغراض واقعية، وأن المؤشرات المختارة قابلة للقياس وصالحة لقياس المحصلات.

الاستنتاجات

44- ليست كل حالات الطوارئ تؤدي إلى بذل الجهود للحفاظ على الأصول الإنتاجية ودعم سبل العيش. ولكن ينبغي **للبرنامج** أن ينفذ بانتظام عمليات التقدير والتحليلات للقضايا ذات الصلة بسبل العيش في حالات الطوارئ وتدعيم قدرته على تقدير وتصميم وتنفيذ ورصد التدخلات التي تنقذ الأرواح وسبل العيش. وينبغي أن يشكل تحليل النهج الجنسانية والنهج التي تراعي البعد الجنساني جزءا جوهريا لا يتجزأ من استراتيجية **البرنامج** تجاه دعم سبل العيش.

45- ينبغي **للبرنامج** أن يحقق التآزر بين تدخلاته في حالات الطوارئ وتدخلاته طويلة الأجل. كما ينبغي أن تركز التدخلات طويلة الأجل على المناطق المعرضة للمخاطر حيث يعيش الناس الضعفاء/المعرضون لانعدام الأمن الغذائي، كما ينبغي أن تركز على بناء قدرة الأسر على الصمود ودعم استراتيجياتها للتخفيف من أثر الأزمات عليها. وينبغي للتدخلات في حالات الطوارئ أن تعمل على الحفاظ على الأصول الإنتاجية الضرورية لتلبية الاحتياجات الأساسية ومساعدة المتضررين على الانتعاش بسرعة من الأزمات.

46- ينبغي **للبرنامج** أن يدعم شراكاته مع منظمات المجتمع المحلي وأن يبني قدرات الموظفين في مجال تقدير وتصميم وتنفيذ ورصد التدخلات التي تهدف إلى الحفاظ على الأرواح وسبل العيش في حالات الطوارئ. وينبغي أن يشمل ذلك التركيز بشكل خاص على سبل العيش للنساء في إطار أسرهن وعلى تحديد أي من الأصول الإنتاجية يعتبر المفتاح للحيلولة دون السلوكيات الخطيرة التي تؤثر بالسالب على صحة ورفاهة النساء والفتيات.